البريطاني، دون ان يعلم ان زميله «شتيرن». الذي لم «يشمت» بموته، سيلاقي بعد مدة بسيطة نفس المصير، ولكن على يد البريطانيين وهو يحاول خدمة النازية الالمانية.

عقب موت رزيئيل وتسلم يعقوب مريدور قيادة اتسل، فتح الموضوع القديم الذي لازم المنظمة منذ ولادتها، موضوع العلاقة بينها وبين الحركة التصحيحية، بشكل قوي هذه المرة، وخاض الطرفان المختلفان حوله صراعاً احرزت فيه الحركة التصحيحية، في بداية الامر، قصب السبق باخضاعها اتسل اليها؛ ومع مرور الوقت نجحت اتسل في الخروج من طوق التبعية نهائياً، واحرزت استقلالها التام عن الحركة التصحيحية.

كان موضوع الازمة المالية من بين العوامل المساعدة لهيمنة الحركة التصحيحية على المنظمة، فمع اندلاع الحرب العالمية الثانية واجهت اتسل ازمة مالية ناجمة بالاساس عن اغلاق مصادر الدخل من الجاليات في البلدان الاوروبية، وكذلك عن وقف الارباح التي تجنيها المنظمة من الهجرة «غير الشرعية»[٨٤]. كما انها لم تكن تمتلك صندوقاً لجمع الاموال داخل «اليشوف» كالهجناه التي تمتلك «فدية اليشوف». وفي محاولة منها للتغلب على ازمتها المالية انتهجت اسلوبين: يتمثل الاول بالسطو المسلح، وجباية الاموال من ابناء الشرائح الاجتماعية المتوسطة والعليا تحت وطأة التهديد بالسلاح. ومن اشهر عمليات السطو، محاولة فاشلة جرت في آب ١٩٤٠ استهدفت «بنك يافت» في ضاحية مرحافيا، ومحاولة فاشلة اخرى جرت في شباط ١٩٤١ استهدفت ثرياً يهودياً في حيفا[٨٥]. الا ان المنظمة ركزت نشاطها، بسبب اخفاقها في هذا النوع من اعمال السطو المسلح وما تبعه من اعتقال عدد من اعضائها والقائهم في غياهب السجون، على الاسلوب الثاني، اي جمع الاموال من التجار والاثرياء اليهود تحت وطأة التهديد بالسلاح. وافرزت لهذا الغرض فرقاً من بين صفوفها انيطت بها مهام جمع الاموال من اليشوف، الذي وجد نفسه مطالباً بدفع اموال ليس الى جهة واحدة كما كان الامر في السابق؛ الامر الذي حدا بالكثيرين الى التهرب من دفع التبرعات او الامتناع عنه، وادى في المقابل الى قيام المنظمتين بجمع «التبرعات» تحت وطأة التهديد.

ومن الجدير بالذكر، ان الهجناه لم تتورع، في السابق، عن استخدام التهديد ضد الممتنعين[٨٦]، الا ان تهديد اتسل كان يفوق تهديدات الهجناه من حيث الشدة والعنف ووقعه على النفس، فقد لجأت المنظمة الى وضع متفجرات والغام بالقرب من منازل الممتنعين. وازاء الاستمرار في انتهاج هذا الاسلوب وروّاجه، وجدت التجمعات اليهودية المتضررة نفسها مضطرة للجوء الى سلطات الانتداب لتحميها وتخلصها من «مبتزي الاموال»، وبالفعل هب رؤساء البلديات وكذلك زعماء المستوطنات وعقدوا مؤتمرا، نددوا فيه بتعاظم موجة اعمال الابتزاز وفرض الخوة وطالبوا السلطة البريطانية بشن «حرب لاهوادة فيها ضد مبتزي الاموال والمهددين»[٨٧]. وردت اتسل التي اخذ افرادها يتعرضون لملاحقة الشرطة، في بيان ضد اعضاء المؤتمر، اتهمتهم فيه بـ «التنكر لمصالح الشعب والصهيونية، ويهدفون فقط الى جمع الاموال، وعندما تحين ساعة الخطر يتركون البلاد» فضلاً عن اتهامهم بـ «المخبرين»[٨٨].